تتبع ابن حزم في تضمينه الصحابة المقلّين تحديثًا مَن لا رواية لهم
" دراسة في حرف العين المهملة "

إعداد

الدكتور عمران خلف محمد

الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه

جامعة المدينة العالمية (سابقا)

ملخصُ البحثِ:

يدور هذا البحث من خلال مبحثينِ رئيسينِ في القرائن الحديثية التي يتحرّر معها القول في جملة من الأسماءِ التي أوردها الإمام ابنُ حزمٍ في كتابه: " أسماء الصحابة وبيان ما لكل واحدٍ منهم من العَدَدِ"؛ باعتبار أنهم من الصحابةِ المقلّينَ في الرواية عن رسول الله ﷺ على سبيلِ الوهمِ والخطأ؛ لأنهم لا رواية لهم ولا تحديث، فدرسنا كلَّ الأسماءِ الواردةِ في موضوعِ بحثنا من خلال كتاب ابنِ الجوزي مستئنسين بما ذكره ابنُ الجوزيّ في كتابهِ "تلقيحِ الفهومِ"؛ لأن كليهما يخرّجُ هذه الأسماءِ عن مصدرٍ واحدٍ هو "مسندُ بقيّ بنِ مَخلَدٍ" الجامعُ المستوعبُ في الحديثِ الشريفِ، ثم طابقناها بأصلي مخطوطيهما للوقوفِ علي مدي الزيادةِ والنقصِ وما ينتجُ عنهما مِن تصحيفٍ أو تحريفٍ أو طمسِ مدادٍ، وقد تحققَ منهُ في الجملةِ: انعدامُ الروايةِ عن جَمِيْعِ مَن عَمُرَ هذَا البحثُ بِذكرِهم بقرائنَ حديثيةٍ يُقرُّها النقلُ ويقبلها العقلُ حسبَ اجتهادِنا، ووفقًا لما طالته أيدينا ووقعَ تحتَ بصرِنا من مصادرَ ومراجعَ، وحافظنا فيهِ علي تخريجِ كلِّ حديثٍ وأثرٍ وَتخيُّلِ كلِّ احتمالٍ وفكرةٍ بما يُحصّلُ خدمةَ الدرسِ المنشودِ ويهدفُ إلى تعيينِ المقصود.

الكلماتُ الدلاليةُ للبحثِ:

أسماء الصحابة، المقلّينَ تحديثًا، لا رواية لهم، حرف العين المهملة، ابن حزم، ، كذا وقع، لمقام الغيرية.

المقدّمةُ:

إنَّ الحَمْدَ للهِ (تَعَالَى)، نَحْمَدُهُ ونَسْتَعِيْنُهُ ونَسْتَغْفِرُهُ، ونَعُوْذُ باللهِ العَظِيْمِ مِنْ شُرُوْرِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ، "يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آَمَنُوْا اتَّقُوْا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ، وَلا تَمُوْتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُوْنَ"[1]، "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوْا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيْرًا وَنِسَاءً، وَاتَّقُوْا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُوْنَ بِهِ وَالأَرْحَامَ، إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْبًا"[2]، "يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آَمَنُوْا اتَّقُوْا اللهَ وَقُوْلُوْا قَوْلًا سَدِيْدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوْبَكُمْ، وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُوْلَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيْمًا"[3].

أمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةَ المطَهَّرَةَ هِيَ المصْدَرُ الأَوَّلُ للتَّشْرِيْعِ الإِسْلامِيِّ بَعْدَ القُرْآنِ الكَرِيْمِ، كَمَا أَنَّهَا مُقَرِّرَةٌ وَمُؤَكِّدَةٌ لِكَثِيْرٍ مِنَ الأَحْكَامِ الَّتِي نَطَقَ بِهَا القُرْآنُ، وَهِيَ كَذَلِكَ مُفَصِّلَةٌ لِمُجْمَلِهِ، وَمُحَدِّدَةٌ لِمُطْلَقِهِ، وَمُخَصِّصَةٌ لِعَامِّهِ، وَمُوَضِّحَةٌ لِمُبْهَمِهِ، وَمَا ذَلِكَ عليها بِكَثِيْرٍ؛ فَإِنَّ الدَّارِسَ لَها وَالمطَالِعَ فِيْها وَالمشْتَغِلَ بِها كَأَنَّمَا يَصْحَبُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ، وَيُرَافِقُهُ فِي غُدُوِّهِ وَرَوَاحِهِ، وَكَأَنَّهُ مَعَهُ فِي سَفَرِهِ وَحَضَرِهِ، وَسِلْمِهِ وَحَرْبِهِ، وَمُدْخَلِهِ وَمُخْرَجِهِ، وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ، وَكَأَنَّهُ يَسْمَعُ أَقْوَالَهُ، وَيَرَى أَفْعَالَهُ وَأَحْوَالَهُ، وَيُشَاهِدُ مِنْ أُمُوْرِهِ مَا يُبَصِّرُهُ بِشُئُوْنِ دُنْيَاهُ وَأَحْوَالِ عُقْبَتِهِ وَأُخْرَاهُ.

وقد أَمَرَ النَّاصِحُ الأَمِيْنُ وَالصَّادِقُ المصْدُوْقُ مُحَمَّدٌ ﷺ أَصْحَابَهُ -وَنَحْنُ مِنْ بَعْدِهِ- بالأَخْذِ مِنْهُ وَالتَّبْلِيْغِ عَنْهُ، وَحَذَّرَ مِنَ الكَذِبِ لَهُ وَعَلَيْهِ ؛ فَفِي البُخَارِيِّ مِنْ حَدِيْثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا): أَنَّهُ ﷺ قَالَ: "بَلِّغُوْا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوْا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيْلَ وَلا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[4].

---

١ - سُوْرَةُ آلِ عِمْرَانَ: (١٠٢).

٢ - سُوْرَةُ النِّسَاءِ: (١).

٣ - سُوْرَةُ الأَحْزَابِ: (٧٠، ٧١).

٤ - الجَامِعُ الصَّحِيْحُ: للإِمَامِ البُخَارِيِّ: (كِتَابُ الأَنبياءِ)، (بابُ مَا ذُكِرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيْلَ)، (٣ / ١٢٧٥)، رقم (٣٢٤٣).

وَكَانَ مِمَّنْ اسْتَجَابَ لِهَذَا الأَمْرِ وَضَحَّى لِذَلِكَ الفَضْلِ الإِمَامُ المحَدَّثُ ابنُ حزمٍ الظاهريُّ (عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ)[١]، فَأَلَّفَ عدّةَ مصنفاتٍ ماتعةٍ خدَمَ مِن خلالها السنّةَ النبويةَ المطهّرةَ كانَ مِن بينها كتابٌ صغيرٌ ماتعٌ سمّاهُ: "أسماء الصحابةِ وبيان ما لكلِ واحدٍ منهم من العَدَدِ "[٢]، طوّفَ فيهِ بذكرِ أسماءِ المكثرينَ مِن روايةِ الحديثِ مطلقًا والمتوسطينَ منهَا والمقلّينَ، وهوَ في هَذَا ينقِلُ عَن "مسندِ الإمامِ بقيّ بنِ مخلدٍ" باعتبارهِ أجمعُ الكتبِ في ذكرِ هَذَا[٣]، فأوردَ عنهُ أسماءهم وألقابَهم وكُنَاهُم.

وَلَمَّا كَانَ كتابُ ابنِ حزمٍ مِن أجمعِ المصادرِ استيعابًا في البابِ لكونهِ يخرّجُ على "مسندِ بقيّ بنِ مخلَدٍ" الجامعِ جَعَلْناهُ عُمْدَتَنا فِي حَصْرِ أسماءِ الصّحَابةِ المقلّينَ مِن روايةِ الحديثِ بضابطِ الدَّرس في نطاقِ الحرفِ الذي اخترناهُ لهيكلهِ وبناءِ صُلبهِ، وقصَدنَا بمصطلحِ "المقلّينَ": مَن بلغَ بتحديثهِ الحدَّ الأدنى مِن الروايةِ، وهوَ حديثٌ واحدٌ يرفعُهُ، فَأنتجنَا مِن هَذَا الصنيعِ مَوْضُوْعًا لِبحثٍ جَدِيدٍ يقعُ في مبحثينِ رئيسينِ يَتتبعُ في جملتِهِمَا علي الإمامِ ابنِ حزمٍ

---

١ – هُوَ شَيْخُ الإسْلامِ في زمنهِ أبي محمدٍ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ حزمٍ الظاهريُّ الأندلسيُّ، كانَ من أكابرِ الفقهاء والأصوليين والمحدثينَ والمؤرخينَ والمتكلمينَ، وحظيَ بشهرةٍ واسعةٍ في الخطابةِ والوعظِ والتصنيفِ وكثيرٍ من العلومِ والفنونِ وإليهِ منتهي القول في فقه الظاهرية، مات (رحمه الله) سنة ستٍ وخمسينَ وأربعمائة. راجع: طبقات الحفاظ: (٣ / ١٣٣)، سير الأعلام: (٧ / ٢٨٨).

٢ – هذَا الكتابُ الماتعُ طبعتهُ مكتبةُ القرآنِ الكريمِ بالقاهرةِ في قطعِ جزءٍ صغيرٍ جدًا قِوامهُ خمسينَ صفحةً بالورقِ الصغيرِ بتحقيقٍ متواضعٍ الفائدةِ للشيخِ مسعدِ بنِ عبدِ الحميدِ السعدني، وهوَ في الأصلِ تحقيقٌ لمخطوطٍ بخطِ مؤلفهِ ابنِ حزمٍ نفسهِ، وقد وقفتُ علي هذا المخطوط بمقر دار الكتب المصرية بالقاهرة برقم (٢٥٤) مصطلح حديث وترقيم ميكروفيلم (٤٦٢٠٩) فنسختهُ واسترشدتُ بهِ في زوالِ إشكالِ كثيرٍ من تحريرِ تصحيفاتِ هذَا البحثِ وتصحيحِ تحريفاتهِ.

٣ – يُعَدُّ هذا المسندُ مِنْ أهمّ مصادرِ السنَّةِ النبويةِ المطهَّرةِ؛ فقد قَالَ فيهِ ابنُ حَزْمٍ (رَحِمَهُ اللهُ) –فِيْمَا نَقَلَهُ عَنْهُ حَاجي خَلِيْفَة–: "رَوَى فيهِ عَنْ ألفٍ وثلاثمائةِ صَحَابِيٍّ ونَيّف، ورَتَّبَ حديثَ كُلِّ صَحَابِيٍّ عَلَى أبوابِ الفقهِ،فهوَ مسنَدٌ ومُصَنَّفٌ،وليسَ لأَحَدٍ مثلُهُ".

قلتُ: لَكِنَّ هذا الكتابَ الجليلَ لَمْ نسمَعْ بوجودهِ في مكتبةٍ مِنْ مكاتبِ الإسْلامِ، ولَمْ نرَ شَيئًا منهُ مَطْبُوْعًا، وَإِلَيْهِ أشَارَ الشَّيْخُ أَحْمَد شَاكِر بِقَوْلِهِ: "ومَا نَدْرِي: أفُقِدَ كُلُّهُ أمْ لا؟ ولعَلَّهُ يُوْجَدُ في بعضِ البقايا التي نَجَتْ مِنَ التدميرِ في الأندلسِ". هذَا، ولَمْ يكُن ابنُ حزمٍ بِدْعًا مِنَ الخلقِ في اعتبارِ مسندِ بقيٍّ عُمْدَةً لهُ في حصْرِ أسْمَاءِ وألقابِ وكُنَى الصحابةِ المكثرينَ منَ الروايةِ والمتوسطينَ منها والمقلينَ؛ فقدِ اعتبَرَهُ لهذا مِنْ أسلافنا العلماءِ بعدَهُ فَصَنَّفَ عليهِ، وحَكَى الشيخُ أحمد شاكر (رَحِمَهُ اللهُ): "اتفاقَ طائفةٍ منَ العلماءِ علَى اعتبارِ هَذَا المسْنَدِ في عَدِّ مَا لِكُلِّ صَحَابِيٍّ مِنْ حديثٍ لشمُولِهِ". راجع: كشفَ الظنونِ: (١ / ٤٤٤)، الباعثَ الحثيثَ: (ص: ٢٦٣)، التلقيح: (٣٦٢).

ذكرَهُ ضِمنَ الصحابةِ المقلّينَ مِن روايةِ الحديثِ أناسًا لا روايةَ لهُم ولا تحديثَ بقرائنَ حديثيةٍ يتقوّي بها كلُّ دليلٍ وترتقي علي إثرِها كلُّ قرينةٍ، فخصّصناهُ في حرفِ العينِ المهملةِ – كنموذجٍ– حتي نجنبَهُ الإقلالَ والإملالَ، ثم طرَحنَا عَن موضوعِ دراستهِ كلَّ مَن ثبتَ تحديثُهُ يقينًا ولو كانَ مُقِلًّا، وكذلكَ مَن لَم تكُن لهُ صحبةٌ لكونِهِمَا لا يتبعانِ الموضوعَ ؛ لأنّهُ يدورُ في الأساسِ حولَ الصّحابي الذّي ذكرَهُ ابنُ حزمٍ في كتابهِ باعتبارهِ مُقِلًّا مِن الروايةِ ولا تحديثَ لهُ مِن وجهٍ يثبتُ، معتمدينَ في جمعِ مادتهِ العلميةِ علي كتابِ ابنِ حزمٍ الذي ينقلُ عَن "مسندِ بقيّ بنِ مخلدٍ" ما ذَكَرَهُ منهَا، مستئنسينَ بمَا أوردَهُ ابنُ الجوزيّ في كتابهِ "تلقيحِ الفهومِ"[1].

وتبعًا لما تقتضيهِ طبيعةُ الموضوعِ: جاءَ المبحثُ الأولُ منهُ كمدخلٍ وكشّافٍ ودليلٍ لمن أرادَ أن يطالعَ جميعَ الأسماءِ التي دارَ مِن خِلالها البحثُ؛ لأنه يمثّلُ في الحقيقةِ مادتَه العلميةَ، ولهذا أوردنا فيهِ كلَّ ما ذكرهُ ابنُ حزمٍ في كتابهِ: "أسماءِ الصحابةِ" تحتَ حرفِ العينِ المهملةِ نقلًا ونصًّا وحرفًا وشكلًا –حفاظًا علي الأمانةِ العلميةِ– معَ الاستئناسِ بمَا أوردَهُ ابنُ الجوزيّ في كتابهِ: "التلقيحِ"، وحرّر المبحثُ الثاني القولَ مِن خلالِ القرائنِ العلميةِ في جملةِ الأسماءِ التي أورَدَهَا الإمامُ ابنُ حزمٍ في كتابِهِ ضِمنَ الصّحابةِ المقلّينَ مِن الروايةِ غلطًا لكونِهم لا روايةَ لهم ولا تحديثَ، وعدَدُهُم: ثمانيةَ عشَرَ صحابيًّا، فحرّرَ القولَ فيهِم تحريرًا يندفعُ معهُ كلُ خلطٍ وينجلي لهُ كلُّ دليلٍ.

مشكلةُ البحثِ:

يعالجُ هَذَا البحثُ المشكلةَ العلميةَ المتمثلةَ في تَشَابُهُ الأسماءِ التي دَارَ مِن خلالِ درسِهَا البَحْثُ تَشَابُهًا كَبِيْرًا مَعَ غَيْرِهِمْ مِنْ طَبَقَتِهِمْ وغيرِ طَبقتِهِم، ويصوّبُ كذلكَ غَلَطَ الإِمَامِ ابنِ حزمٍ (رَحِمَهُ اللهُ) ومَن نقَلَ عنهُ حينَ أدخَلَ في كتابهِ ضِمْنَ الصّحابةِ المقلّينَ مِنَ التحديثِ أناسًا مِمَّنْ لَيْسُوْا منهم لانْعِدَامِ رِوَايَتِهِمْ أَصْلًا، وعليهِ فقد أخرجَ البحثُ عن دائرةِ درسهِ –وهوَ

١ – يقطعُ هذَا الكتابُ الماتعُ مجلدًا واحدًا منَ القطعِ الكبيرِ في أغلبِ طبعاتهِ التي رأيتُ، وقد تعرّضَ فيهِ الإمامُ ابنُ الجوزيّ لكثيرٍ من القضايا المختلفةِ النافعةِ التي تتعلّقُ بوقائعِ التاريخِ والسيرةِ النبويةِ المطهرةِ، واشتمَ فيه عن قربٍ رائحةَ الفقهِ بكثيرٍ من مواضعهِ كمَا ضمّنَهُ بعضَ المسائلِ الحديثيةِ المهمّةِ حتي جاءَ أتحوفةً رائعةً في موضوعهِ وتنوعِ بابهِ، وقد طبعتهُ مكتبة الآداب بمصرَ وكذلك دار الأرقم ببيروت، ومطبعة برس دلهي الهندية عدة طبعاتٍ منقحةٍ، وقامت عليهِ تحقيقاتٌ واعيةٌ.

يعالجُ خللَ هذَا الخلطِ- مَن ذكرَهُم ابنُ حزمٍ فيهم وكانَ مكثرًا من الروايةِ، وكذلكَ التابعينَ الذينَ لم تثبت لهم مِن وجهٍ صحبةٌ، وهذا بالطبعِ يستلزمُ تَحَرِّيًا منا للتَّرَاجُمِ والقرائنِ والبحثِ في الطبقاتِ وحصرِ عددِ الرِّوَايَاتِ وَمعرفةِ حُدُوْدِ التَّصْحِيْبِ مع تنقيبٍ يقظٍ في المتونِ والأسانيدِ وما يتبعُ ذلكَ مِن عللٍ وأوهامٍ.

أهميةُ البحثِ:

تتجلي أهمية هذا البحث في أنه:

١ – يعد عملًا بكرًا في موضوعه ومضمونه.

٢ – يسهِمُ بقوةٍ فاعلةٍ في إزالةِ الوهمِ الذي وقعَ فيهِ ابنُ حزمٍ ومَن لفَّ لفَّهُ ممّن جاءَ بعدَهُ حينَ أوردَ مجموعةً مِنَ الصحابةِ علي أنهم مقلّونَ مِنَ الروايةِ وهم في الأصلِ لا تحديثَ لهم ولا رواية، وذلك من خلال تعيينهم وترجمتهم وما يتبعُ ذلكَ من ردِّ الأخطاءِ وتصحيحِ التحريفاتِ وتحريرِ التصحيفاتِ وإزالةِ الأوهامِ وتوجيهِ العللِ وإبرازِ القرائنِ وفكِ الإشكالاتِ إلي غير ذلكَ من الأمورِ.

٣ – يوجه أنظار الباحثين والمشتغلين بالعلم إلي ضرورة مواصلة الجهد في تتبعِ البقية الباقية من الأسماءِ والكني والألقاب التي أدخلها ابنُ حزمٍ في كتابهِ "أسماءِ الصحابةِ" علي سبيلِ الوهمِ ضمنَ المقلينَ تحديثًا في عدادِ الصحابةِ إسهامًا في تنقية ثراثنا الإسلامي وتهذيبه.

أسئلةُ البحثِ:

يحاول بحثنا هذا الإجابة علي التساؤلات التالية:

١- هل القرائن الحديثية التي جزمت بانعدامِ الروايةِ عن جميعِ الأسماءِ في البحثِ كانت كافية لهذا الجزمِ؟

٢- هل كان ابن حزمٍ دقيقًا في نقلِ هذهِ الأسماءِ عن سابقيهِ؟

٣- هل كل من أوردهم ابن حزمٍ في كتابهِ "أسماءِ الصحابةِ" ضمنَ الصحابةِ المقلّينَ لهم روايةٌ وتصحيبٌ؟

٤- ما مدي حاجة مكتبتنا الإسلامية إلي مثل هذه الأبحاثِ؟

أهدافُ البحثِ:

يهدف بحثنا للوصول إلى:

١ – تنقيح كلامِ الإمامِ ابنِ حزمٍ ومَن نقلَ عنهُ في إيرادِهما ضمنَ الصحابةِ المقلّينَ تحديثًا أناسًا لا رواية لهم بالقرائن الحديثية المعتبرة.

٢ – توجيه نظر الباحثين وغيرهم من أهل العلم إلي ضرورة الاهتمام بتتبعِ ما تبقّي من كتابِ ابنِ حزمٍ في هذا الشأنِ بدراساتٍ واسعةٍ لا يتسعُ لها بحثُنا هذا؛ خدمةً لتراثنا الإسلاميّ وتهذيبًا لمصادرِه.

٣ – معرفة مدي الخلطِ الحاصلِ مِن الإمامِ ابنِ حزمٍ ومَن نقلَ عنهُ في كتابهِ.

منهجُ الدراسةِ:

اعتمدنا في عرض موضوع بحثنا علي المنهج الوصفي النقدي الذي يصف موطن ذكر الراوي تبعًا لإيراد من أخطأ في تضمينه المقلين، ثم نردِفُ بالتعليق النقدي المحفوف بالقرائن وموطن الشاهد والدليل.

الدراساتُ السابقة:

لقدِ اعتنى العلماءُ قديمًا بتهذيب السنّةِ المطهرةِ باعتبارها دينًا يلزمهم اتباعُهُ وتبليغُه، ومن ثمّ راحوا يصنفونَ في حَمَلَتها وناقليها، ولو كانوا مقلّينَ من الروايةِ والحديثِ، فألّفَ الحافِظُ أَبُوْ بَكْرٍ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ الشَّيْبَانِيُّ المتَوَفّى سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِيْنَ وَمائَتَيْنِ مصنفًا ماتعًا في هذا سَمَّاهُ: "الآحاد والمثاني"[١]، وَتَبِعَهُ الإمَامُ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ المتَوَفّي سَنَةَ ثَلاثٍ وَثَلاثمائَةٍ بِمُؤَلَّفٍ

٩ – وهُوَ مَطْبُوْعٌ مُتَدَاوَلٌ، بَدَأهُ ابنُ أبي عاصمٍ بذِكْرِ العَشَرَةِ المبشَّرينَ بالجَنَّةِ، وخَتَمَهُ بعَمْرَةَ بنتِ حَزمٍ، ومنهجُهُ فيهِ: يُبَوّبُ باسمِ الصَّحَابي معَ ذكرِ شيءٍ عَنْ نسبتِهِ ومناقبِهِ، ثُمَّ يخرّجُ حديثَه أو بعضًا مِنْ أحاديثِهِ، وقليلًا مَا يعلّقُ فيهِ عَلَى حديثٍ أَخْرَجَهُ بقدحٍ أوْ تحسينٍ، وقد طبَعَتْه دارُ الرَّاية بِالرّيَاضِ طبعةً أولَى سنةَ ألفٍ وأربعمائةٍ وإحدى عشرةَ للهجرةِ في قَطْعِ ستةِ مجلداتٍ متوسطةِ الحجمِ بتحقيق الدكتور: باسم فيصل أحمد الجوابرة.

اشْتَهَرَ بَيْنَ المحَدِّثِيْنَ بِاسْمِ: "تَسْمِيَةِ مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ رَجُلٍ وَاحِدٍ"[١]، ثمَّ جَاءَ بَعْدَهُمُ الحَافِظُ المحَدِّثُ دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ السِّجَزِيُّ البَغْدَادِيُّ المتَوَفِّي سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِيْنَ وَثَلاثِمائَةٍ بِتَصْنِيْفِ مُسْنَدٍ صريحٍ في الموضوعِ سَمَّاهُ: "المقِلِّيْنَ" ضَمَّ فِيْهِ جماعةً منَ الصحابةِ اشْتَهَرُوْا بِالإقْلالِ مِنَ الرِّوَايَةِ،[٢] وَعَلَى دَرْبِهِ سَارَ الإمَامُ الحَافِظُ تَمَّامُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدِّمَشْقِيُّ المتَوَفِّي سَنَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ وأربعمائَةٍ، فَجَمَعَ فِي المقِلِّيْنَ مُسْنَدًا آخَرَ سَمَّاهُ مِثْلَ تَسْمِيَتِهِ[٣]، لكنَّنَا لم نرَ شيئًا فيما صُنِّفَ تطرّق إلي تتبعِ ابنِ حزمٍ ومَن نقلَ عنهُ في تضمينهِ الصحابةَ المقلّينَ من الروايةِ أناسًا ليسوا منهم لكونِهم لا روايةَ لهم ولا حديثَ مِن قريبٍ أو بعيدٍ، فتوجّبَ لهُ البحثُ واحتاجَ.

المبحثُ الأوّلُ: مَن ضمَّنَهمُ ابنُ حزمٍ بكتابهِ "أسماءِ الصحابةِ" في المقلّينَ تحديثًا ممَّن لهُ صحبةٌ تحتَ حرفِ العينِ المهملةِ إجمالًا

في هذا المبحث وجدتُ منَ الفائدةِ أن أذكر كلَّ مّن ضمّنهم ابن حزمٍ في كتابهِ "أسماءِ الصحابةِ" عَن بقيّ بنِ مخلدٍ في (مسندهِ) كَمَا هيَ في النصّ والشكلِ والحرفِ والنقطِ اقتفاءً لأمانةِ النقلِ والدرسِ من ناحيةٍ، ثمَّ نعلّقُ بالحاشيةِ –كلَّما دعتِ الحاجةُ إليهِ– مستئنسينَ بما جاءَ في كتابِ ابنِ الجوزيّ "تلقيحِ الفهومِ" رغبةً في الوقوفِ علي الزيادةِ والنقصِ والتصحيفِ والتحريفِ والطمسِ وما شابهَ ذلكَ مِن ناحيةٍ أخري، فجاءَ نصُّها كالتالي:

١ – وهوَ مطبوعٌ في مُجَلَّدٍ صغيرٍ يَضُمُّ مائةً وتسعةً وعشرينَ ورقةً، وَكَانَ منهجُ النَّسَائيّ فيهِ: إيرادَ مَنْ لَمْ يَرْوِ عنهُ غَيْرُ رجلٍ واحدٍ منَ الصَّحَابةِ وغيرِهِمْ منَ التَّابِعِيْنَ وأَتْبَاعِهِمْ، وَقَدْ تطرَّقَ فيهِ إلى تسميةِ بعضِ الكَذَّابينَ في الحديثِ والوضَّاعينَ عليهِ، كَمَا سَمَّى بعضًا مِنْ أشهرِ فقهاءِ كلِّ قطرٍ عَلَى اختلافِ طبقاتِهِمْ، فَاعتُبِرَتْ بهِ نَفَاسَةُ الكتَابِ رَغْمَ قلَّةِ صفَحَاتِهِ، وقد طبعتْهُ دارُ الوعي بِحَلَب طبعةً أوْلَى سنةَ ألفٍ وثلاثمائةٍ وتسعةٍ وستينَ للهجرةِ، بتحقيقِ الشيخِ: محمود إبراهيم زايد.

٢ – لَمْ نقف عليهِ مَطْبُوْعًا، لكِنْ نَوَّهَ عَلَى منهجهِ وقيمتهِ وفوائدهِ الإمَامُ أبو نَصْرٍ ابْنُ مَاكُوْلا فِي (إكمَالِهِ)، وَعَزَا إِلَيْهِ فِي كثيرٍ مِنْ تراجمِهِ، ومِنْ ذَلِكَ: تَرْجَمَتُهُ للرَّسِيْمِ الهَجَرِيّ، وتَبِعَهُ فِي العَزْوِ إِلَيْهِ غيرُ واحدٍ مِنْ أصحابِ الحديثِ فِي ثَنَايَا مُؤَلَّفَاتِهِمْ. طَالِع: الإكْمَالَ: (٤ / ٦٦).

٣ – وهُوَ كتابٌ مَطْبُوْعٌ، واشْتَهَرَ بينَ طُلابِ العلمِ باسمِ: (المنْتَقَى مِنْ مُسْنَدِ المقِلِّيْنَ)، ويَقْطَعُ مُجَلَّدًا صغيرًا جِدًّا في جزءٍ واحدٍ ضَمَّ سِتًّا وأربعينَ ورقةً صغيرةً، نَقَلَ فيهِ الإمَامُ تَمَّامٌ عَنْ دَعْلَجِ بنِ أحمدَ السِّجَزِيّ طائفةً منْ حديثِ بعضِ الصَّحَابةِ المقِلِّيْنَ منَ الروايةِ، فَبَدَأَهُ بِبِشْرِ بنِ سُحَيْمٍ وخَتَمَهُ بِنُبَيْشَةَ الهُذَلِيّ، وقَدْ طبَعَتْهُ دارُ الصَّحَابةِ بمصرَ طبعةً أوْلَى سنةَ ألفٍ وأربعمائةٍ وعشرةٍ للهجرةِ، بتحقيق الشَّيْخ: مجدي فتحي السيد.

" عابس الغفاري – عامر بن شهر – عامر بن عائذ – عامر بن مسعود – عامر المزني – عامر الرام – عائذ بن قرط – عبد الله بن بدر – عبد الله بن جبير الخزاعي – عبد الله بن رواحة – عبد الله بن ربيعة – عبد الله بن زمعة – عبد الله بن سبرة – عبد الله بن سعد – عبد الله بن السعدي – عبد الله بن سهيل – عبد الله بن عامر – عبد الله بن عقبة – عبد الله بن عبد الرحمن – عبد الله بن عتيك – عبد الله بن عدي – عبد الله بن عيسي – عبد الله بن كعب – عبد الله بن معقل بن مقرن – عبد الله بن معبد – عبد الله بن هلال الثقفي – عبد الله بن أبي أمية – عبد الله بن أبي شديد – عبد الله بن أبي سفيان – عبد الله بن أبي المطرف – عبيد الله القرشي – عبد الرحمن بن خباب – عبد الرحمن بن سبرة بن سنة – عبد الرحمن بن عثمان – عبد الرحمن بن عديس – عبد الرحمن بن علقمة – عبد الرحمن بن عمرو السلمي – عبد الرحمن بن قتادة السلمي – عبد الرحمن بن مالك – عبد الرحمن بن معاذ – عبد الرحمن بن معاوية – عبد الرحمن بن أبي عقيل – عبادة بن قُرطٍ [1] - **عبيد** بن الخشخاش – عباد بن شرحبيل – عباد (غير منسوب) ـ عبد الحميد بن عمرو – عبد عوف والد قيس بن أبي حازم – عبيدة بن عمرو الكلابي – عبيد الليثي – عبيد بن خالد السلمي – عبيد الله بن أبي سليمان – عثمان بن حنيف – عدي بن زيد – عدي الجذامي – عروة بن عامر الجهني –عروة بن مسعود الثقفي – عروة (غير منسوب) – عسعس بن سلامة – عصام المزني – عطية الجشمي – عفيف الكندي – عقبة بن أوس – عقبة بن مالك – عكرمة بن أبي جهل – عكراش بن ذويب – علقمة بن الحويرث – علقمة بن رمثة البلوي – علقمة بن نضلة – عمار بن أوس – عمار بن عبيد – عمارة بن زعكرة – عُمَارة [2] بن مدرك ـ عمرو بن أراكة – عمرو بن الحارث – عمرو بن سعد – عمرو بن سفيان السلمي – عمرو بن شأس – عمرو بن عامر بن الطفيل – عمرو بن مالك الرؤاسي – عمرو بن معدي كرب – عمرو بن أبي عمرَةَ – عمرو بن أبي حبيبة – عمرو بن أبي سليمان – عمرو

١ – وقع في كتابِ ابنِ الجوزيّ: "ابنُ قرصٍ" (بالصَّادِ المهملةِ)، وَهُوَ الأشهرُ عِنْدَ أهلِ التراجمِ وغَيْرِهِمْ.

٢ – وفي كتابِ ابنِ الجوزيِّ: "عمّار" (بدونِ هَاءٍ)، وَهُوَ جائزٌ في اسمِهِ عندَ مَنْ تَرْجَمَ لَهُ وإن كانَ مرجوحًا.

بن أبي عقرب – عمرو العجلاني – عمرو البكالي – عُمَر[١] الجمعي – عمير بن حبيب – عمير بن سلمة – عمير بن عامر بن مالك، يكنى: أبا داود – عمير بن أبي سلمة الضمري – عمير الليثي – عُمَيرٌ[٢] العَبديّ[٣] – عمير (غير منسوب) – عياض بن غنم – عياض بن يحيى".

المبحثُ الثاني: مَن ضمّنهم ابنُ حزمٍ غَلَطًا في الصَّحَابةِ المقلّينَ تحديثًا مِمَّن لا روايةَ لهُم تحتَ حَرْفِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ

(١) – عَامِرُ بْنُ عَائِذٍ:

كَذَا سُمِّاه ابنُ حزم في كتابهِ وهوَ في (التلقيحِ) كذلكَ، ولمْ أرَهُ بهذَا في شيءٍ مِنَ الْكُتُبِ مُطْلَقًا، فاحتَمَلتُ أنْ يكونَ تصحيفًا نَشَأَ عنْ قلبٍ، فيكونُ صَوَابُهُ: عائذَ بنَ عامرٍ، لكِنْ لَمْ أرَ لِمَنِ احتَمَلْتُ كذلكَ ذِكْرًا، بيدَ أنَّه يُمْكِنُ –عَلَى بُعْدٍ– أنْ يكونَ المرادُ: عائذَ بنِ عمرٍو – وأصَابَه تصحيفٌ أو تحريفٌ– والقرينةُ: أنَّ الحافظَ (رَحِمَه اللهُ) ذَكَرَ في ترجمةِ عامرِ بنِ عمرٍو المزنيّ: أنَّ لَه حديثًا –قَد نُسِبَ إليهِ بطريقِ الوَهْمِ– مرفوعًا، بلفظِ: "لَوْ تعلمونَ ما في المسألةِ مَا مَشَى أحدٌ إلَى أحدٍ يَسْأَلُهُ شَيْئًا"، ثمَّ قالَ: "وهوَ خَطَأٌ نَشَأَ عن تصحيفٍ، وإنَّمَا هوَ عائذُ بنُ عمرٍو، كذلكَ أَخْرَجَهُ النسائيُّ وأحمدُ وغيرُ واحدٍ"[٤].

(٢) – عَبَّادٌ (غَيْرُ مَنْسُوْبٍ):

بِهَذَا صَرَّحَ ابنُ حَزمٍ بذكرِهِ مُجَرَّدًا مِنَ النَّسَبِ وتبعهُ عليهِ ابنُ الجوزيّ بكتابهِ، ولَمْ أرَ في شيءٍ مِنْ كُتُبِ الصَّحَابَةِ مَنْ ذَكَرَهُ هَكَذَا، غيرَ أنَّ ابنَ الأثيرِ أَوْرَدَ فِي كتابهِ عبَّادًا –ولمْ ينسِبْه– وقالَ: "لَهُ ذِكْرٌ في المهاجرينَ، ولا تُعْرَفُ لَهُ روايةٌ"، ثمَّ حَكَى عَنْ أبي نُعَيمٍ: وهمَ مَنْ أدخَلَهُ

١ – عندَ ابنِ الجوزيّ: "عمرو" (بإثباتِ واوٍ)، وهوَ جائزٌ وإن لم يكنِ الأشهرَ فيهِ.

٢ – كذا وقعَ هنا بهذا الحرفِ والرسمِ، وهو الصَّوابُ الذي بهِ عُرِفَ في أكثر الكتبِ، وجاءَ في كتابِ (التلقيحِ): "عُير" مصحفًا (بدون ميم).

٣ – كذا وقع في نسبهِ هنا (العبدِيّ) (بالباء الموحدة والدال المهملة) وهو غلطٌ نشأ عن تصحيفٍ، والصوابُ ما وقعَ في كتابِ ابنِ الجوزيّ من أنهُ " العنزيُّ " (بالنون والزاي الموحّدتين) ؛ لأنهُ يطابقُ نسبتهُ وحكاية الكتبِ فيهِ.

٤ – الإصابة: (٢ / ٥٥).

في المهاجرينَ، وَرَجَّحَهُ[1].

قلتُ: وفي الصَّحَابةِ عَبَّادٌ يُكَنَّى: أبَا ثعلبةَ، رَوَى عنه ابنُه ثعلبةُ حديثًا واحدًا في فضلِ إسباغِ الوُضُوْءِ[2]، فيُحتَمَلُ أنْ يكونَ هوَ المتعَيّنَ لمرادِ ابنِ حزمٍ عن بقيٍّ ؛ لأنَّ الجَمَّ الغَفِيرَ مِمَّنْ أخرجَ حديثَه لَمْ ينْسِبْه في الإسنادِ، لكِنْ عَكَّرَ عَلَيْهِ الطحاويُّ لما أخرجَ الحديثَ مِنْ طريقِهِمْ ونَسَبَ عَبَّادًا فيهِ: عَبْدِيًّا[3]، وبِهَذَا النَّسَبِ تَرْجَمَهُ الحافظُ في كتابهِ[4]، فاللهُ أَعْلَمُ.

(٣) – عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيْ مَالِكٍ:

كَذَا سُمِّاهُ ابنُ حزمٍ ووافقهُ عليهِ ابن الجوزيّ في كتابه (التلقيح)، ولَهُ ذِكْرٌ في الصَّحَابةِ [5] لكِنَّ إدرَاجَ ابنِ حزمٍ عن بقِيٍّ لَهُ ضمنَ وُحدانِهم يُعَدُّ وَهْمًا عَلَى وهمٍ؛ إذْ إنَّ الحديثَ المنسوبَ إليهِ مِنْ روايةِ أبيهِ أبِي مالكٍ –عَلَى الصحيحِ– واسمُه: هانئٌ؛ فقد أَخْرَجَهُ عنه غيرُ واحدٍ مِنْ أئمةِ الصناعةِ وأصحابِ الشَّأنِ[6].

قلتُ: والذي أوْهَمَ ابنَ حزمٍ –عن بقيٍّ– فيهِ: أنَّ ابنَ السَّكَنِ والبارودِيَّ وابنَ مَنْدَةَ ذَكَرُوْا عبدَ الرحمنِ في الصَّحَابةِ ؛ لِمَا وقعَ في سندِ كتبِهِمْ: " عَنْ خالدِ بنِ يزيدَ بنِ عبدِ الرحمنِ

---

١ – أسدُ الغَابةِ: (٣ / ١٥٦)، معرفةُ الصَّحَابةِ: (٢ / ٤٣٣).

٢ – أَخْرَجَهُ عبدُ الرزَّاقِ (كتاب الطهارةِ)، (باب ما يُذْهِبُ الوضوءُ مِنَ الخَطايا)، (١ / ٥٤) –واللفظُ له– والطبرانيُّ في الكَبيرِ (٧ / ١٩٢)، والمنذريُّ في الترغيبِ (١ / ٩٥) –ولَيَّنَ سَنَدَهُ– والهيثميُّ في المجْمَعِ (١ / ٢٢٤) –ووثَّقَ رجالَه– والحافظُ في التلخيصِ (١ / ٥٧) –وسكتَ عنه– جميعًا عنِ ابنِهِ، عنه، مرفوعًا: "مَا مِنْ عبدٍ يتوضَّأ فيحسنُ الوضوءَ، فيغسلُ وجهَه حَتَّى يسيلَ الماءُ عَلَى ذقنِهِ، ثمَّ يغسلُ ذراعيهِ حَتَّى يسيلَ الماءُ عَلَى مرفقيهِ، ثم يغسلُ رجليهِ حَتَّى يسيلَ الماءُ عَلَى كعبيهِ، ثمَّ يقومُ فيصَلِّي إلا غُفِرَ له مَا سَلَفَ مِنْ ذنبِهِ".

٣ – شرحُ الآثارِ: (١ / ٣٧).

٤ – الإصابةُ: (٢ / ٢٦٧).

٥ – الإصابة: (٢ / ٤٢١)، الجرح والتعديل: (٩ / ٤٥٥)، لسان الميزان: (٣ / ٤٢٩)، على أنَّ العمدةَ في القولِ بصحبتِهِ –عندَ أصحابِ هذهِ الكتبِ–: روايةُ الحديثِ عنهُ، فإنِ اعتُمِدَ الحديثُ لأبيهِ عَكَّرَ عَلَى صحبةِ الابنِ، وَقَدْ صَحَّبَهُمَا جميعًا مَنِ اعتَبَرَ الحديثَ مِنَ الوجهينِ.

٦ – كابنِ أبي عاصمٍ في الآحادِ (٤ / ٣٧٧)، وابنِ قانعٍ في معجمهِ (٣ / ٣٠٥)، والطبرانيّ في الكَبيرِ (٢٢ / ١٩٩)، وابنِ سعدٍ في طبقاتِهِ (٤٣٧/٧) جميعًا بلفظِ: "أنَّه قدِمَ عَلَى النبيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)فَأَسْلَمَ، فَمَسَحَ عَلَى رأسِهِ، ودَعَا له بالبرَكَةِ، وأنزَلَهُ عَلَى يزيدَ بنِ أبي سفيانَ".

بنِ أبي مالكٍ، عن أبيهِ، عن جَدِهِ عبدِ الرَّحمنِ"[١]، ومِنْ ثمَّ أثبتوا تصحيبَ عبدِ الرحمنِ، والمعْتَمَدُ: خِلافُهُ، واللهُ أعلَمُ.

(٤) – عَبْدُ اللهِ بْنُ سُهَيْلٍ:

بهَذَا جاءَ في كِتابي ابنِ حزمٍ وابنِ الجوزيّ مُسَمَّي الأَبِ، فَعُرِفَ يقيْنًا أنَّهُ العامريُّ، لَهُ صحبةٌ وذِكْرٌ في المغَازِي، ويُكَنَّى: أبَا سُهَيْلٍ –ويقالُ: أبُو جُنْدُلٍ– لِكِنْ لا تُعْرَفُ لَهُ روايةٌ[٢].

قلتُ: والظاهرُ: أنَّ الذي أَوْهَمَ ابنَ حزمٍ عن بقِيّ في إخراجهِ ضمنَ الوحدانِ: غَلَطُ رَاوٍ رَوَى حديثًا مِنْ روايةِ أبيهِ سُهَيْلِ بنِ عمرٍو، ونَسَبَهُ إِلَى عبدِ اللهِ غلَطًا، ووقعَ لبقيّ بالسندِ المغلوطِ فكتَبَه –تَبَعًا لَهُ– عنِ الابنِ لا الأَبِ، ويتقوَّي الاحتمالُ إذا عُلِمَ أنَّ لسُهَيلٍ حديثًا واحدًا في فضلِ الجِهَادِ[٣]، واللهُ أَعْلَمُ.

(٥) – عَبْدُ اللهِ بْنُ عُقْبَةَ:

كَذَا وقعَ بكتابِ ابنِ حَزْمٍ، وفي كتابِ ابنِ الجَوزِيّ: "ابنُ عُتْبَةَ" (بالمثَنَّاةِ بَدَلَ القَافِ)[٤]، والظَّاهِرُ: أنَّهُمَا واحدٌ وصُحِّفَ حرفٌ مِنِ اسمِ أبيهِ؛ فإنَّ الذي بالمثنَاةِ مذكورٌ في وُحدانِ الصحابةِ ولا يُعْرَفُ في كتبِهِم أَحَدٌ يُسَمَّى عبدَ اللهِ بنَ عقبةَ، لكِنْ فَرَّقْتُهُمَا ولم أجزِم بأنهما واحدٌ لمقامِ الاحتمالِ بالغَيْرِيَّةِ وإنْ استُبْعِدَ، فاللهُ أَعْلَمُ.

---

١ – الإصابة: (٢ / ٤٢١).

٢ – فقد حَكَى ابنُ عَبْدِ البَرِّ وابنُ الأثيرِ والحافظُ وغيرُهُمْ عنِ ابنِ إسحاقَ: أنَّه كانَ مِمَّنْ هاجرَ إِلَى الحبشةِ الهجرةَ الثانيةَ، ثمَّ رجعَ إِلَى مكةَ، فأوثَقَه أَبُوهُ عندهُ وفتنَه عن دينهِ، فأظهرَ العَوْدَ عنِ الإسلامِ وقلْبُهُ مطمئِنٌّ بهِ، ثمَّ خرجَ معَ أبيه إِلَى بدرٍ وهو يكتُمُ إسلامَه، فلمَّا رأى رسولَ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) في بدرٍ فرَّ إليهِ مِنْ أبيهِ، وشَهِدَ بَدْرًا يومئذٍ معَه، ثمَّ سائرَ المشاهدِ وصلحَ الحديبيةَ، وأرَّخَ الذهبيُّ – في (السِّيَرِ) –: أنَّه استُشْهِدَ (عَلَيْهِ سحائبُ الرضوانِ) سنةَ اثنتي عشرةَ باليمامةِ وهوَ ابنُ ثمانٍ وثلاثينَ سنة، ولمْ يذكرْ أحدٌ ممَّنْ ترجمَ له عنه روايةً.

راجع: الإصابة: (٢ / ٣٢٢)، الاستيعاب: (٢ / ٣٧٨)، أسد الغابة: (٣ / ٢٧١)، الجرح والتعديل: (٥ / ٦٧)، سير الأعلام: (١ / ١٩٣)، الطبقات الكُبْرَى: (٣ / ٤٠٦)، طبقات خليفة: (١ / ٢٦)، المستدرك: (٣ / ٣١١).

٣ – أَخْرَجَهُ الحاكمُ في مستدركِهِ (كتاب فضائلِ الصَّحَابةِ)، (٣ / ٣١٧) مِنْ طريقِ زيادِ بنِ مَيْنَاءَ، عن أبي سعيدٍ ابنِ فضالةَ الأنصاريّ، عنه، مرفوعًا: " مَقَامُ أحدِكُمْ في سبيلِ اللهِ ساعةً خيرٌ له مِنْ عملهِ عُمُرَهُ في أهلِهِ "، وسكتَ عنه، وتَبِعَهُ الذهبيُّ.

٤ – التلقيح: (١ / ٣٨٢).

(٦) – عَبْدُ اللهِ بْنُ عِيْسَيْ:

بهذا سمّاه ابنُ حزمٍ في كتابهِ وتبعهُ عليهِ ابنُ الجوزيّ، لكِنْ أُبْهِمَ في كتبِ الصَّحَابةِ؛ فَلَمْ يُعْلَمْ بذكْرٍ ولا حديثٍ، ولما أوْرَدَهُ الحافظُ –في (الإصابةِ)– قالَ: "له حديثٌ في مسندِ بقيّ بنِ مَخْلَدٍ –كَذَا أَوْرَدَهُ الذهبيُّ فِي (التجريدِ)– وأنا أَخْشَى أنْ يكونَ تابعيًا أَرْسَلَ، وَقَدْ تَكَرَّرَ مِثْلُ ذلكَ، وَقَدْ تقدَّمَ عبدُ اللهِ بنُ عَبْسٍ (بفتحِ أوَّلِهِ، ومُوَحَّدَةٍ)، فلَوْ ذَكَرُوْا الرِّوَايةَ لاحتُمِلَ أنْ يكونَ هوَ"[1].

قلتُ: وفي لفظِ الحافظِ مَا يُشْعِرُ بالإبهامِ التَّامِّ وغيابِ القرينةِ المفَسِّرَةِ لَهُ، وكَذَا انعدامُ الرِّوَايةِ عَنْ عبدِ اللهِ بنِ عَبْسٍ، وهوَ الظَّاهِرُ ؛ فقد ترْجَمَ ابنُ سعدٍ وابنُ عَبْدِ البَرِّ وابنُ الأثيرِ والحافظُ للأخيرِ، فَأَفَادُوْا أنَّه خزرجيٌّ شَهِدَ بَدْرًا، ويقالُ لَهُ: ابنُ عُبَيْسٍ (بالتصغيرِ)، ولَمْ يذكُرُوْا لَهُ نَسَبًا ولا رِوَايَةً[2].

(٧) – عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبٍ:

بهَذَا صَرَّحَ باسمهِ ابنُ حزمٍ وابنُ الجوزيّ في كتابيهِمَا دونَ نَسَبٍ أو كنيةٍ أو وصفٍ أو تمييزٍ، وهوَ بهذا الاسمِ في كتبِ الصَّحَابةِ ستَّةٌ: أوَّلُهم يُنسَبُ عامِرِيًّا، والثاني: أزدِيًّا، والثالثُ: مُرَادِيًّا، والرابعُ: سُلَمِيًّا، والأخيرانِ: أنصَارِيَيْنِ، ولَمْ يُوْقَفْ لأيٍّ مِنْهُمْ عَلَى رِوَايةٍ [3].

قلتُ: وليسَ ببعيدٍ أنْ يكونَ ابنُ حزمٍ أرادَ عن بقيٍّ: مَنْ نُسِبَ سُلَمِيًّا –واسمُه: عبدُ اللهِ بنُ كعبِ بنِ مالكٍ– فإنَّه يَرْوِي عن أبيهِ حديثًا واحدًا في كيفيَّةِ إخراجِ اليهودِ مِنَ المدينةِ[4]،

---

١ – الإصابة: (٢ / ٣٥٧).

٢ – الطبقات الكُبْرَى: (٣ / ٥٣٩)، الاستيعاب: (٢ / ٣٦٢)، الأسد: (٣ / ٣٠٤)، الإصابة: (٢ / ٣٤٢).

٣ – وطالعِ: الإصابةَ: (٢ / ٣٦٣)، (٢ / ٤١١)، الاستيعاب: (٢ / ١٤)، أسد الغابة: (٣ / ٣٧٣)، التاريخ الكبير: (٥ / ١٧٨)، الجرح والتعديل: (٥ / ١٤٢)، الثقات: (٥ / ٢٣)، مشاهير علماء الأمصار: (١ / ٧٠).

٤ – أَخْرَجَهُ أَبُوْ داودَ (كتاب الخراجِ والإمارةِ والفيءِ)، (باب كيفَ كانَ إخراجُ اليهودِ منَ المدينةِ)، (٣ / ١٥٤) مِنْ طريقِ محمدِ بنِ يَحْيَى بنِ فارسٍ، عنِ الحكمِ بنِ نافعٍ، عن شُعَيبٍ، عنِ الزُّهْرِيِّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ كعبِ بنِ مالكٍ، عن أبيهِ، مُطَوَّلًا، وفيهِ: قِصَّةُ قتلِ محمَّدِ بنِ مسلمةَ — حينَ بعثَه سعدُ بنُ معاذٍ ومَنْ معَه لكعبِ بنِ الأشرفِ الذي كانَ يهجو النبيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وقالَ المنذريُّ في المختصرِ (٤ / ٢٤٤): "قولُهُ: (عن أبيهِ): فيهِ نَظَرٌ ؛ فإنَّ أباهُ عبدَ اللهِ بنَ كعبٍ ليستْ له صحبةٌ، ويكونُ الحديثُ –عَلَى هذا– مُرْسَلًا، ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ أرادَ بأبيهِ: جَدَّهُ كَعْبًا، وَقَدْ سَمِعَ

ووقعَ في سندِهِ: "عَنْ عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ كعبِ بنِ مالكٍ، عن أبيهِ"[١]، والصَّوَابُ: "عَنْ جَدِّهِ"، فاقتَرَبَتْ بهِ الشُّبْهَةُ المُوَهِّمَةُ لابنِ حزمٍ عن بقِيٍّ -في إخراجِ ابنهِ بهِ- وتقوَّى الاحتمالُ، واللهُ أعْلَمُ.

(٨) – عَبْدُ اللهِ بْنُ مُعْبِدٍ:

كَذَا وقعَ عندَ ابنِ حزمٍ وابنِ الجوزيّ -في كتابيهِمَا- بغيرِ نَسَبٍ أو وصفٍ يميِّزُهُ أو كنيةٍ تعيِّنُهُ، ولمْ أرَ في كتبِ الصَّحَابَةِ مَنْ يُسَمَّى هكَذَا ولَهُ روايةٌ، ومَا يُعْرَفُ بهذا الاسمِ فيها بعد التحري التامِ إلا ثلاثةٌ:

الأوَّلُ: ابنُ مُعْبِدِ بنِ الحارثِ الأسديّ القرشيّ: ذَكَرَهُ الحافظُ -في كتابهِ- وحَكَى عنِ البَلاذريّ: أنَّه قُتِلَ معَ عائشةَ يومَ الجَمَلِ سنةَ ستٍّ وثلاثينَ، ولمْ يُخرج عنْه حَدِيثًا[٢].

والثاني: ابنُ مُعْبِدِ بنِ العبَّاسِ بنِ عبدِ المطَّلِبِ الهاشميُّ: تابعيٌّ ثقةٌ، مِنَ الثالثةِ، يَرْوِي عَنْ عَمِّهِ عبدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ، وعنه ابنُه إبراهيمُ ومحمَّدُ بنُ جعفرٍ وابنُ أبي مَلِيْكَةَ وآخرونَ[٣].

وآخِرُهُمْ: ابنُ مُعْبِدٍ الزِّمَّانِيُّ (بكسرِ المعجمةِ، وتشديدِ الميمِ، وبنونٍ) البصريُّ، تابعيٌّ أيضًا، مِنَ الثَّالثةِ، وُثِّقَ، وروايتُه عَنْ أبي هُرَيرَةَ وأبي قتادةَ وعبدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ، ويُرْسِلُ عن عمرَ، وعنه قتادةُ وثابتٌ البُنَانيُّ وغَيْلانُ بنُ جَرِيْرٍ وآخرونَ[٤].

قلتُ: وَقَدْ تشيرُ إليهِ ظنونُ المدقِّقِ في تراجِمِهِمْ حول تعيينِ أحدِ الأخيرينِ، فإنْ يَكُ أحدَهُمَا فهوَ الهَاشميُّ -فَرُبَّمَا أرسلَ حديثًا وَقَفَ عَلَيْهِ بقِيٌّ فأَخْرَجَهُ لأجلهِ في الصَّحَابةِ- ويؤيِّدُهُ: أنَّ

=

عبدُ الرحمنِ مِنْ جَدِّهِ، فيكونُ الحديثُ عَلَى هذا مُسْنَدًا، وَقَدْ وقعَ مثلُ هذا في الأسانيدِ -في غيرِ موضعٍ-: يقولُ الراوِي: (عَنْ أبيهِ)، وهوَ يريدُ بهِ الْجَدَّ "، وحَكَى المِزِّيُّ - في الأطرافِ (٦ / ٤٢٣) – نحوَهُ.

١ – كَمَا ظهرَ جَليًّا مِنْ قولِ المنذريّ في الحاشيةِ السابقةِ.

٢ – الإصابةُ: (٣ / ٢٩).

٣ – الجرحُ والتعديلُ: (٥ / ١٧٢)، الثقاتُ: (٥ / ٣٨)، معرفةُ الثقاتِ: (٢ / ٦١)، سِيَرُ الأعلامِ: (٤ / ٢٠٦)، التقريبُ: (١ / ٣٢٤)، الكاشفُ: (١ / ٦٠٠).

٤ – التهذيبُ: (٦ / ٣٥)، ذِكْرُ أسماءِ التابعينَ ومَنْ بعدَهم: (٢ / ١٤١)، الكاشفُ: (١ / ٦٠٠)، التقريبُ: (١ / ٢٣٤).

الحافظَ لَمَّا تَرْجَمَهُ -في (التهذيبِ)- قالَ: " قالَ أبو زُرْعَةَ: ثِقَةٌ لَهُ فِي الكتبِ حديثٌ واحدٌ: (لَمْ يَبْقَ مِنَ النُّبُوَّةِ إلا المبَشِّرَاتِ)"[1].

(٩) – عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِيْ سُلَيْمَان:

بهّذَا انفردَ ابنُ حَزْمٍ بِذِكْرِهِ، ولمْ أرَهُ في شيءٍ مِنْ كُتُبِ الصَّحَابَةِ بذِكْرٍ ولا حديثٍ، وفي التابعينَ: عُبَيْدُ اللهِ بنُ أبي سليمانَ: يَرْوِي عن عَلِيّ بنِ أبي طالبٍ، وعنه فَضَالَةُ بنُ نافعٍ"[2].

قلتُ: ويبعدُ أنْ يكونَ هوَ المرَادُ لمقصودِ بَقِيّ الذي نقلَ عنهُ ابنُ حزمٍ أسماءَهُ ؛ لتأخُّرِهِ جِدًّا وعدمِ إرسالِهِ، لَكِنَّ الأقربَ احتمالا مِنْه: عبدُ اللهِ بنُ أبي سفيانَ (بالفاءِ)، بقرينةِ: انفرادِ ابنِ الجَوزِيّ بإخراجِ ابنِ أبي سفيانَ ضمنَ أسمائِهِ، فيكونُ القولُ بتعيينِهِ أَدْعَى لاتفاقِهِمَا عَلَيْهِ، لا سِيَّمَا وأنَّ احتمالَ التصحيفِ مِنْ (أبي سفيانَ) إلَى (أبِي سليمانَ) ليسَ ببعيدٍ.

(١٠) – عُبَيْدٌ اللَّيْثِيّ:

بهَذَا سمّاهُ ابنُ حزمٍ في كتابِهِ ونسَبَهُ ووافقهُ عليهِ خلفُهُ ابنُ الجوزيّ، ولَمْ أرَ في كتبِ الصَّحَابةِ مَنْ يُسَمَّى هَكَذَا ويُنْسَبُ غيرَ اثنينِ:

الأولُ: لهُ ذِكْرٌ في ترجمةِ عمرَ بنِ عمرٍو الليثيّ –في (الإصَابةِ)- فقد أخرجَ الحافظُ فيهِ مِنْ طريقِ أبي نُعَيْمٍ الكوفيّ، عن قرَّةَ بنِ خالدٍ، عن سَهْلِ بنِ عَلِيّ النُّمَيرِيّ، قالَ: "لما كانَ يومُ الفتحِ كانَ عندَ عمرَ بنِ عمرٍو الليثيّ خمسُ نِسْوَةٍ، فأمَرَهُ النبيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أنْ يُطَلِّقَ إحدَاهُنَّ"[3]، ثم ذَكَرَ طُرُقَهُ، فقالَ: "ورواهُ عبدُ الوهَّابِ بنُ عطاءٍ، عَنْ قرَّةَ، عن عُبَيْدِ بنِ عمرٍو، بنحوهِ، ورواهُ أبو نُعَيمٍ مِنْ طريقِ بشرِ بنِ المفَضَّلِ، عن قُرَّةَ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ بعضِ آلِ

١ – التهذيبُ: (٦ / ٣٦)، والحديثُ أَخْرَجَهُ الحافظُ – في الفتحِ (١٢ / ٣٧٥) – وعزاهُ لمسلمٍ وأبي داودَ والنسائيّ – مِنْ طريقِ إبراهيمَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مُعبدٍ، عن أبيهِ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ: "أنَّ النبيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَشَفَ الستارَةَ –ورأسُهُ معصوبٌ في مرضِهِ الذي ماتَ فيهِ– فقالَ: يا أيها الناسُ: إنَّه لم يبقَ مِنَ مبشّرَاتِ النبوَّةِ إلا الرؤيَا الصالحةُ، يَرَاهَا المسلمُ أو تُرَى لَهُ ".

٢ – الثقات: (٥ / ٧٤).

٣ – الإصابة: (٢ / ٥٢٠).

عُمَيْرٍ ... فَذَكَرَهُ"[١].

والآخَرُ: أوْرَدَهُ ابنُ الأثيرِ -في كتابِهِ- باسمِ: عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرِ بنِ قتادةَ، ونَسَبَهُ: لَيْثِيًّا، وكَنَّاهُ: أبَا عاصمٍ، ثمَّ قالَ: "كانَ قَاصًّا لأهلِ مَكَّةَ، وذَكَرَ البخاريُّ أنَّه رَأَى النبيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وذَكَرَ مسلمٌ أنَّه وُلِدَ في عهدِهِ ولَمْ يَرَهُ، وهوَ معدودٌ في التابعينَ، يَرْوِي عن عمرَ وغيرِهِ"[٢].

قلتُ: ولَمْ أرَ فِي أيِّ الرَّجلينِ مَا يوجِبُ الجَزْمَ بتعيينهِ لمرادِ ابنِ حزمٍ عن بَقِيٍّ؛ لأنَّ حديثَ الأوَّلِ ثابتٌ مِنْ روايةِ عمرَ بنِ عمرٍو الليثيِّ، وجَعَلَهُ مِنْ حديثِ عُبَيْدٍ مَنْ سَمَّى عُمَرَ: عُبَيْدًا، أمَّا الآخرُ فتابعيٌّ، لا صحبةَ له مِنْ وجهٍ ولا روايةَ، فاللهُ أَعْلَمُ.

(١١) – عُرْوَةُ (غَيْرُ مَنْسُوْبٍ):

بهذا اتفقَ ابنُ حزمٍ وابنُ الجوزيِّ في كتابيهِمَا علي ذكرِهِ بغيرِ نَسَبٍ ونحوِهِ مِمَّا يَصْلُحُ أنْ يكونَ قرينةً قويةً في تعيينهِ أوِ الوقوفِ عَلَى حديثِهِ، ومِنْ ثمَّ لَمْ أرَ لَهُ في شيءٍ مِنْ كُتُبِ الصَّحَابَةِ ذِكْرًا، غيرَ أنَّه يُحتَمَلُ بعُرْوَةَ المرَادِيِّ ؛ فقَدْ أوْرَدَ الأخيرَ الحافظُ –في كتابِهِ– ثمَّ قالَ: "ذَكَرَهُ البغويُّ، فقالَ: قالَ محمدُ بنُ إسماعيلَ: لَهُ حديثٌ، ولَمْ يذْكُرْهُ، وذَكَرَهُ المستغفِريُّ وأبو مُوسَى"[٣].

قلتُ: و(الهاءُ) في قولِهِ: "وذَكَرَهُ المستغفريُّ" تعودُ عَلَى صاحبِ الترجمةِ لا عَلَى حديثِهِ؛ لأنَّ للحافظِ المستغفريِّ وأبي مُوسَى كتابينِ عظيمينِ في الصَّحَابةِ[٤] كثيرًا ما يسترْشِدُ الحافظُ بهِمَا في مؤلَّفَاتِهِ، ويتَحَصَّلُ مِنْ قولِ الحافظِ فيهِ: عدمُ وقوفِهِ عَلَى حديثِهِ، فيظَلُّ الإبهامُ سَمْتَهُ إلي أنْ يُعْرَفَ، ولعَلَّ بَقِيًّا وقفَ عَلَيْهِ معروفًا كَمَا وقَفَ البخاريُّ حينَ أَثبَتَ لَهُ التَّصْحِيْبَ، واللهُ أعلَمُ.

---

١ – المصدر السابق: (٢ / ٥٢١).

٢ – أسد الغابة: (٣ / ٥٤٥).

٣ – الإصابةُ: (٢ / ٤٧٩).

٤ – ولَمْ أرَهُمَا مطبوعينِ حَتَّى يتيسَّرَ لي شَرَفُ مطالعَتِهِمَا فأصِف منهَجَهُمَا، ولعَلَّ في كتابِ أبي عمرَ وابنِ الأثيرِ والحافظِ ما يُدْرِكُ نفعَهُمَا ويقومُ مقامَهمَا ؛ لكثرةِ النقلِ فيهم عنهما، وكَذَا الزيادةِ عَلَيْهِمَا.

(١٢) – عَطِيَّةُ الجَشْمِيّ:

كَذَا انْفَرَدَ بِذِكْرِهِ ابنُ حزمٍ ونَسَبَهُ، وَلَمْ أرَ لهُ في شيءٍ مِنَ الكتبِ مُطْلَقًا ذِكْرًا، وَالغَالِبُ أَنَّ المرَاد: القُرَظِيُّ، لَكِنْ تَصَحَّفَتْ نِسْبَتُهُ ؛ فَإِنَّ للقُرَظِيّ ذِكْرًا في الصَّحَابةِ[١]، وَلَمَّا تَرْجَمَهُ الحَافِظُ قَالَ: "صَحَابِيٌّ صَغِيْرٌ لَهُ حَدِيْثٌ، وَيُقَالُ: سَكَنَ الكُوْفَةَ"[٢]، وكَانَ قَدْ أَخْرَجَ حَدِيْثَهُ – في (التلخيصِ)– وَصَحَّحَهُ، ثُمَّ قَالَ: "وَمَا لِعَطِيَّةَ إِلاْ هَذَا الحَدِيْثُ الوَاحِدُ"[٣].

(١٣) – عُمَارَةُ بْنُ مُدْرِكٍ:

كَذَا سُمِّيَ في كتابي ابنِ حزمٍ وابن الجوزيّ دونَ نَسَبٍ أَوْ وَصْفٍ يُمَيِّزُهُ، وَلَمْ أَرَ لَهُ فِي غَيْرِ (الإِصَابَةِ) تَرْجَمَةً وَلاْ ذِكْرًا، وكلُ ما جَاءَ فيهِ: "عُمَارَةُ بْنُ مُدْرِكِ بْنِ جُنَادَةَ: ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ وَنَسَبَهُ لِبَقِيّ بْنِ مَخْلَدٍ"[٤].

قلتُ: ويُحْتَمَلُ –عَلَى قُرْبٍ– أَن يَكُوْنَ المرَادُ: عُمَارَةَ أَبَا مُدْرِكٍ المعْرُوْفَ بِابنِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ القُرَشِيّ الأُمويُّ –فَمَا أَقْرَبَ التَّصْحِيْفُ مِنْ (أَبِي) إِلَى (ابْنِ)، والقَرِيْنَةُ: أَنَّ لأَبِي

---

١ – فقد أثبتَ صحبتَهُ ابنُ سعدٍ وخليفةُ بنُ خيَّاطٍ والبخاريُّ وابنُ قانعٍ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ حِبَّانَ وابنُ عبدِ البرّ وأبو نَصْرٍ ابنُ ماكولا والمزّيُّ والذهبيُّ والحافظُ وآخرونَ. راجِعْ: الإصابةَ: (٢ / ٤٨٩)، الاستيعابَ: (٣ / ١٧)، الطبقاتِ الكبرى: (٢ / ٧٦)، طبقاتِ خليفةَ: (١ / ١٢٣)، التاريخَ الكبيرَ: (٧ / ٨)، الجرحَ والتعديلَ: (٦ / ٣٨٤)، معجمَ الصحابةِ: (٢ / ٣٠٨)، الثقاتِ: (٣ / ٣٠٨)، الإكمالَ: (٧ /١١٠)، تهذيبَ الكمالِ: (٢٠ / ١٥٧)، الكاشفَ: (٢ / ٢٧).

٢ – التقريبُ: (١ / ٣٣٩)، الإصابةُ: (٢ / ٤٨٩).

٣ – تلخيصُ الحَبيرِ: (٣ / ٤٢)، ولفظهُ فيهِ: "كنتُ مِنْ سَبْيِ قُرَيْظَةَ، فَكَانُوْا ينظرونَ فَمَنْ أنبتَ الشَّعْرَ قُتِلَ، ومَنْ لَمْ يُنْبِتْ لَمْ يُقتَلْ، فَكُنْتُ فِيْمَنْ لَمْ يُنْبِتْ". قلتُ: وقد أخرَجَهُ أبو داودَ (كتاب الحدودِ)، (باب في الغلامِ يصيبُ الحَدَّ)، (٤ / ١٤١) – وسكتَ عنهُ، وأقَرَّهُ المنذريُّ في مختصرِهِ (٥ / ٩٣) – والترمذيُّ (أبواب السِّيَرِ)، (باب مَا جَاءَ في النزولِ على الحُكْمِ)، (٤ / ١٤٥) – وَصَحَّحَهُ، وأقرَّهُ أبو العليّ في تحفتِهِ (٥ / ١٧٣) – والنسائيُّ في المجتبى (كتاب الطَّلاقِ)، (باب مَتَى يقعُ طلاقُ الصبيّ؟)، (٦ / ١٥٥)، والكبرى (٣ / ١٥٩)، وابنُ ماجةَ (كتاب الحدودِ)، (باب مَنْ لا يَجِبُ عليهِ الحَدُّ)، (٢ / ٨٤١)، والدارميُّ (كتاب السِّيَرِ)، (باب حدِّ الصبيّ، أيقتلُ؟)، (٢ / ٢٩٤)، وأحمدُ (٤ / ٣١٠)، وأبو عوانةَ (٤ / ١٩٦)، والحُمَيْدِيُّ (٢ / ٣٩٤)، وأبو داودَ الطيالسيُّ (١ / ١٨١)، والحاكمُ (كتاب المغازي والسِّيَرِ)، (٢ / ١٣٤) – وصحَّحَهُ، وأقرَّهُ الذهبيُّ – وابنُ أبي عاصمٍ (٤ / ٢٠٥)، وابنُ قانعٍ (٢ / ٣٥٨)، والطبرانيُّ في الأوسطِ (٦ / ٢٠٩) –وصَحَّحَهُ– جميعًا مِنْ طرقٍ مَدَارُهَا على عبدِ الملكِ بنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، بنحوِهِ.

٤ – الإصابةُ: (٢ / ٥١٧).

مُدْرِكٍ صحبةً[١] وَحَدِيْثًا وَاحِدًا فِي مُبَايَعَتِهِ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)[٢].

(١٤) – عَمْرُو بْنُ أَبِي حَبِيْبَة:

بهذَا جَادَ بِذِكْرِهِ كِتابَا ابنِ حزمٍ وابنِ الجوزيّ بغيرِ قرينةٍ مِنْ أيّ نَوْعٍ تُدَلِّلُ عَلَيْهِ أوْ تُرْشِدُ إِلَى روايتِهِ، وَلَمْ أَرَ لَهُ فِي شَيءٍ مِنَ التراجم أو غيرها مَا يَكْشِفُ عَنْ حَالِهِ أوْ حديثِهِ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ مَجْهُوْلٌ؛ فَقَد أوْرَدَهُ الحافظُ –في كتابِهِ– فَقَالَ: "ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ في (التَّجْرِيْدِ)، وَنَسَبَهُ لِبَقِيّ بْنِ مَخْلَدٍ"[٣]، وَمَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابٍ غَيْرِهِ، فاللهُ أعلَمُ.

(١٥) – عَمْرُو بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ:

كذَا سمّاهُ ابنُ حزمٍ وابنُ الجوزيّ في كتابيهِمَا بغيرِ يُنْسَبْ، وَلَمْ أَرَهُ بِهَذَا الاسمِ فِي شَيءٍ مِنْ كتبِ الصَّحَابةِ أَوْ غَيْرِهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُوْنَ المرَادُ بهِ لمرادِ ابنِ حزمٍ عن بقيّ: عَمْرَو بنَ سليمٍ العَوْفِيَّ ؛ فإنَّهُ يُقَالُ فيهِ: ابنُ سُلَيْمَانَ[٤]، وَمُسْتَنَدُهُ: أَنَّ لِلْعَوْفِيّ فِي كتبِ الصَّحَابَةِ حَدِيْثًا وَاحِدًا –فِي فَضَائِلِ بَنِي عَامِرٍ وَغَطَفَانَ وَبَنِي تَمِيْمٍ[٥]– فَإِنْ يَكُ بَقِيٌّ قَصَدَهُ فَفِي مَقْصُوْدِهِ نَظَرٌ؛

---

١ – فقد أثْبَتَهَا البخاريُّ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ حِبَّانَ وابنُ الأثيرِ وابنُ عبدِ البرِّ والحُسَيْنِيُّ والحافظُ وآخرونَ. طَالِعِ: التاريخَ الكبيرَ: (٨ / ٢)، الجرحَ والتعديلَ: (٨ / ٣٢٧)، الثقاتِ: (٥ / ٤٤٥)، أسدَ الغابةِ: (٤ / ١٤٣)، الاستيعابَ: (٣ / ٢٢)، الإكمالَ: (١ / ٤٠٠)، الإصابةَ: (٢ / ٥١٦).

٢ – أخرَجَهُ الحافظُ في الإصابةِ (٢ / ٥١٦) – وعزاهُ لابنِ أبي شَيْبَةَ والحارثِ والبزَّارِ وابنِ قانعٍ والطبرانيّ وابنِ مَنْدَةَ – مِنْ طريقِ
عبدِ اللهِ بنِ نُمَيْرٍ، عَنْ حَرْبِ بنِ أبي مَطَرٍ، عَنْ مُدْرِكِ بنِ عمَارَةَ، عَنْ أبيهِ: "أتيتُ النبيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لأبايِعَهُ، فَقَبَضَ يَدَهُ،
فقالَ بعضُ القومِ: إنَّمَا يمنَعُهُ الخَلوقُ الذي بكَ، فذهبَ فَغَسَلَهُ ثُمَّ جَاءَ فَبَايَعَهُ "، قالَ الهيثميُّ –في المجْمَعِ (٥ / ١٥٦)–: "فيهِ
حَرْبُ بنُ أبي مَطَرٍ، وهُوَ متروكٌ".

٣ – الإصابةُ: (٢ / ٥٣١).

٤ – الإصابةُ: (٢ / ٥٤١)، أسدُ الغابةِ: (٤ / ٢٣٥).

٥ – أخرَجَهُ ابنُ أبي عاصمٍ في الآحادِ والمثاني (٢ / ٤٣١) مِنْ طريقِ عبدِ الوَهَّابِ بنِ الضَّحَّاكِ، عَنْ إسماعيلَ بنِ عَيَّاشٍ، عَنْ قيسِ بنِ عبدِ اللهِ، عنهُ، رَفَعَهُ: "عُرِضَتْ عَلَيَّ الجُدُوْدُ، فَرَأَيْتُ جَدَّ بَنِي عامرٍ جَمَلًا أَحْمَرَ يَأْكُلُ مِنْ أطرافِ الشَّجَرِ، وَرَأَيْتُ جَدَّ غَطَفَانَ صَخْرَةً خَضْرَاءَ تَنَفَجَّرُ مِنْهَا الينَابِيْعُ، ورَأَيْتُ جَدَّ بَنِي تَمِيْمٍ هَضبَةً حَمْرَاءَ لا يَضُرُّهَا مَنْ وَانَاهَا، فقالَ رَجُلٌ مِنَ القومِ: إنَّهُمْ ... إنَّهُمْ، فقالَ رسولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): مِهْ مِهْ عَنْهُمْ ؛ فَإِنَّهُمْ عِظَامُ الهَامِ ثُبْتُ الأقدامِ =

إِذْ حَكَى الحَافِظُ عَنِ البُخَارِيّ: نَفْيَ تَصْحِيْبِهِ، ثُمَّ قَالَ: "وَلاَ تُعْرَفُ لَهُ صُحْبَةٌ وَلاَ رُؤْيَةٌ"[1].

(١٦) – عَمْرُو بْنُ أَبِي عمْرةَ:

كذَا وَقَعَ في كتابِ ابنِ حزمٍ، وَفِي كِتَابِ ابْنِ الجوزيّ: "ابْنُ أَبِي عَمْرو" (بالواو)[2]، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُمَا وَاحِدٌ تَصَحَّفَتْ (الهَاءُ) فِي اسمِ أَبِيْهِ (وَاوًا)، فَإِنْ يَكُوْنَا وَاحِدٌ فَهُوَ –عَلَى الصَّحِيْحِ– ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ ؛ فَقَدْ أَوْرَدَهُ الحَافِظُ فِي كتابِهِ، ثُمَّ قَالَ: "استَدْرَكَهُ الذَّهَبِيُّ فِي (التَّجْرِيْدِ)، وَعَلَّمَ لَهُ عَلامَةَ مَنْ لَهُ حَدِيْثٌ وَاحِدٌ فِي مُسْنَدِ بَقِيّ بْنِ مَخْلَدٍ –وَالعِلْمُ عِنْدَ اللهِ (تَعَالَى)– فَلَوْ ذَكَرَ الحَدِيْثَ لأَمْكَنَ الوُقُوْفُ عَلَى جَلِيَّةِ الحَالِ فِيْهِ"[3]، وَإِنْ يَكُوْنَا اثْنَيْنِ فَصَاحِبُ التَرْجَمَةِ هُوَ العَجْلانِيُّ الذي تكرَّر في الأسماءِ، وَابْنُ أَبِي عَمْرَةَ –حِيْنَئِذٍ–آخَرُ مَجْهُوْلٌ، فَاللهُ أَعْلَمُ.

(١٧) – عَمْرُو بْنُ عَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ:

بِهَذَا سُمِّيَ في كتابي ابنِ حزمٍ وابنِ الجوزيّ بهذا الإيضاحِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الحافظُ –في كتابِهِ– فَقَالَ: "أَخْرَجَ لَهُ بقِيُّ بنُ مَخْلَدٍ –في (مسندِهِ) – حديثًا فيْمَا نَقَلَهُ الذهبيُّ في (التجريدِ)"[4]، ولَمْ يذْكُرْ حديثَهُ أو بعضَهُ.

قلتُ: وظاهرُ صنيعِهِ وصَنيعِ مَنْ نقلَ عنه فيهِ يقتضِي: عدمَ وقوفِهِمَا عَلَى شيءٍ مِنْهُ، ولانعِدَامِ ذِكْرِهِ في غيرِ (الإصابةِ) غَابَتْ القرينةُ حولَ تعيينِهِ أو مَنْ يُحتَمَلُ بِهِ أنْ يكونَ، فاللهُ أَعْلَمُ.

=

أنْصَارُ الحَقِّ في آخِرِ الزَّمَانِ". قلتُ: وقدْ أخرَجَهُ ابنُ الأثيرِ والحافظُ –في كتابَيْهِمَا– مِنْ نفسِ طريقِ ابنِ أبي عاصمٍ وبنحوِ لفظِهِ، وعَزَاهُ الأخيرُ مِنْهُمَا لابنِ أبي عاصمٍ في (الوِحْدَانِ)، ثُمَّ قالَ: " وقَدْ أخرَجَهُ ابنُ مَنْدَةَ، لكِنْ قالَ: عَنْ عَمْرِو بْنِ سُفْيَانَ العَوقِيّ ".

١ – الإصابةُ: (٢ / ٥٤٢).

٢ – وقد ثَبَتَ بالمطالعةِ والتحقُّقِ رَسْمُ الاسمينِ في أصلِ المخطوطينِ كَمَا في الكتابينِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ.

٣ – الإصابةُ: (٣ / ٨).

٤ – الإصابةُ: (٣ / ٣)، التجريدُ لأسماءِ الصَّحَابةِ: (٢ / ٢٧).

(١٨) – عِيَاضُ بْنُ يَحْيَى:

كَذَا انفّرَدَ بذكرِهِ ابْنُ حَزْمٍ في كتابهِ وَأَصْلِ مَخْطُوْطِهِ دونَ ابنِ الجوزيّ، وَلَمْ يُوْقَفْ عَلَيْهِ بِهَذَا فِي كِتَابٍ مِن كتبِ الصَّحَابةِ أو غيرِهَا مُطْلَقًا، فَيُحْتَمَلُ عَلَى بُعْدٍ – أَنْ يَكُوْنَ المرَادُ: عِيَاضَ بْنَ غُنْمٍ، وَصُحِّفَ أبُوْهُ أوْ سُمِّيَ عِنْدَ بَقِيٍّ بِاسْمَيْنِ؛ بِقَرِيْنَةِ: أَنَّ ابْنَ الجَوْزِيّ انْفَرَدَ بِإِخْرَاجِ الأخيرَ ضِمْنَ أسْمَائِهِ في وُحدانِ الصحابةِ، فَيَكُوْنُ القَوْلُ بِالاحْتِمَالِ أدْعَى لاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ، واللهُ أعْلَمُ.

النتائج

وبَعْدَ الفَرَاغِ –بِعَوْنِ اللهِ (تَعَالَى)– مِنْ مَادَّةِ هَذَا العَمَلِ العِلْمِيَّةِ الَّذِي حَاوَلْنا فيهِ الإيجازَ قَدْرَ الإمْكَانِ بِمَا لا يُضَيِّعُ شَيْئًا مِنْ فَوَائِدِهِ، وَسَلَكْنا بِهِ مَسْلَكَ التوَسُّطِ الَّذِي يُجَنِّبُهُ الإقْلالَ والإمْلالَ، فَإِنَّهُ مِنَ الجَدِيْرِ بالذِّكْرِ أَنْ نُشِيْرَ إِلَى أَهَمِّ النَّتَائِجِ التِي أَبْرَزَهَا البَحْثُ، فَكَانَ مِنْ أهَمِّها مَا يَلِي:

١ – أَنَّ الإمَامَ المحَدِّثَ بقيَّ بنَ مخلدٍ (رَحِمَهُ اللهُ) وغيرَهُ ممّن جاءَ بعدَهُ فنقلَ عنه جميعَ هذهِ الأسماءِ كابنِ حزمٍ وابنِ الجوزيّ جَازَفَوا فِي إدخالِهِم ضِمنَ الصَّحابةِ المقلّينَ تحديثًا أناسًا ليسُوا منهم؛ إمَّا لكونهم مكثرينَ مِنَ الروايةِ أو لانعدامِ روايتهم أصلًا؛ لكنَّ عذرَهم في هذا كَوْنُهُم بَشَرًا يَجْرِي عَلَيْهِم الخَطَأُ والزللُ كَمَا يَجْرِي عَلَى سِوَاهُم مِن نَقَلَةِ العلمِ، وعَلَى أيَّةِ حَالٍ فَإِنَّ جانبَ المقلّينَ مِنْ كتابهِ يُعَدُّ مِن أَجْمَعِ مَا صُنِّفَ فِيْهِمْ وأَمْثَل.

٢ – أنَّ الإمامَ ابنَ حزمٍ (رحمه الله) فِي ذِكْرِهِ لأسماءِ المقّلينَ مِنَ الصَّحَابةِ، وهو ينقلُ عن بقيِّ بنِ مخلدٍ في مسندِهِ) لم يكن نقلهُ مماثلًا لنقلِ ابنِ الجوزيّ فيهِم معَ أنهما خَلَفٌ لشيخٍ واحدٍ وكتابٍ واحدٍ ينقلانِ عنهُ، وإنما زادَ عليهِ آخرينَ لم يَجُد (التلقيحُ) بذكرِهِمُ، ممَّا يدللُ بقوةٍ علي شدّةِ اليقظةِ ويُضفِي علي كتابهِ مزِيّةَ الدُّربةِ ودِّقةِ الحصرِ والاستيعابِ والجمعِ.

٣ – أَنَّ الحكم بانعدامِ روايةِ جميعِ مَن عَمُرَ هَذَا البحثُ بذكرِهِم مِن رواةٍ ومجرَّدِ الجزمِ بهِ بهذهِ الصورةِ التي فَصَلَتهم عن غيرِهِم مِنَ الصحابةِ المقلّينَ مِنَ الروايةِ أو المكثرينَ مِنهَا أو آخرينَ ممَّن لَمَ تثبت لهم مِن وجهٍ صحبةٌ يُعَدُّ رُؤيَةً مِنَ الرُّؤَى عَلَى طريقِ المعَبِّرِيْنَ وشَيءٌ منَ

الجَهْدِ عَلَى سَبيلِ المجتهدينَ نقتفي بهِ أثرَ مَن جمعَ فبرع ونكَّتَ فهذّب ورتّبَ فاستوعبَ واختصرَ فحذف.

٤ – أنَّ الخلطَ الحاصلَ في جميعِ الأسماءِ التي دارَ فيها البحثُ عمَّت بهِ البلوى ذكرًا في كتبِ التراجمِ والأحاديثِ والشروحِ والآثارِ ممَّا يجعلنا أكثرَ التماسًا لعذرِ ابنِ حزمٍ وابنِ الجوزيّ أو مَن نَقَلَ عنهما في غلَطِهِم لما أورَدُوهَا عن بقيٍّ ضِمنَ الصحابةِ المقلّينَ منَ الروايةِ.

٥ – أنه بالرغمِ مِن شهرةِ كتابِي ابنِ حزمٍ وابنِ الجوزيّ ووجودهِ في شتي مكتباتِ الإسلامِ إلا أنه لم يتعرّض باحثٌ أو مجتهدٌ لكشفِ مستورِ مَا حَويَاهُ مِن أخطاءٍ وتصحيفاتٍ وأوهامٍ في هذَا البابِ مِنَ حديثِ الرواةِ.

التوصيات

١ – أَنْ يَعْكُفَ أَهْلُ العِلْمِ –مِنَ البَاحِثِيْنَ وغَيْرِهِمْ– عَلَى خِدْمَةِ السُنَّةِ المطَهَّرَةِ بِمِثْلِ هَذِهِ الأَبْحَاثِ والدِّرَاسَاتِ النَّافِعَةِ التي تقومُ علي كتاب ابنِ حزمٍ في الصحابةِ، فهذهِ على سبيلِ المثالِ دراسةٌ في حرف العينِ المهملةِ منهُ وهي مِن جملةِ المغلوطِ فيهِم، وبقيَت دراساتٌ أخري علي شاكلتِها بسائرِ أحرفِ المعجمِ –لم تُطرق مِن مجتهدٍ حَتي الآنَ بقلمٍ– ليتمِمَ الله (تعالي) بهذا الجَهدِ وأمثالهِ عملَ دِرَاسَةٍ كاملةٍ مستفيضةٍ لما في الكتابِ بشأنِ هذا البابِ الماتعِ تنتفعُ بأوراقها المكتبةُ الإسلاميةُ.

٢ – أَنْ يُحَقِّقَ طُلابُ العِلْمِ جَمِيْعَ مَا خَرَجَ إِلَيْنَا مِن مصنّفاتِ تراثنا الإسلاميّ تحقيقًا واعيًا يَستدرِكُ علي الأوائلِ جَهدَهم ويُهذّبُ مصنفاتِهم ويُنكّتُ لأقوالِهم، فَهَذِهِ أطروحةٌ تخصّصت فِي ردِّ خطأ ابنِ حزمٍ وتتبعهِ في صنيعهِ حينَ ضمَّنَ الرواةَ المقلّينَ مِنَ الصحابةِ أناسًا لا روايةَ لهم، وبقِيَت في كتابهِ "أسماء الصحابةِ) وغيرهِ مِنَ الكتبِ دراساتٌ أخري تحوي أوهامًا وتصحيفاتٍ وتحريفاتٍ تحتاجُ مِنَّا إلي ردٍّ وتحريرٍ وتصحيحٍ حَتَي نتوّجَ جَهدَ السابقينَ.

المصادر والمراجع

- الآحَادُ وَالمثَانِي: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحمَدَ بنِ عَمْرِو بنِ الضَحَّاكِ بنِ أَبِي عَاصِمٍ الشَّيْبَانِيّ (ت: ٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

- الإِحْكَامُ فِي أُصُوْلِ الأَحْكَامِ: للإِمَامِ أَبِي محمَّدٍ عليّ بنِ أحمَدَ بنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيّ الأندَلُسِيّ (ت: ٤٥٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

- الاسْتِيْعَابُ فِي مَعْرِفَةِ الأَصْحَابِ: للإِمَامِ أَبِي عمرٍو يُوْسُفَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ البَرّ النمريّ القرطبيّ الأندلسيّ (ت: ٤٦٣هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٨هـ، (مطبوعٌ بحاشيةِ الإصابةِ).

- أُسْدُ الغَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ: للإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ عِزّ الدِّيْنِ ابْنِ الأَثِيْرِ الجُزَرِيّ (ت: ٥٥٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور ومحمود عبد الوهاب فايد، طبعة دار الشعب، (د. ت).

- أَسْمَاءُ الصَّحَابَةِ وَبَيَانُ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنَ العَدَدِ: للإِمَامِ أَبِي محمَّدٍ عَلِيّ بنِ أحمَدَ بنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيّ الأَنْدَلُسِيّ (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، مكتبة القرآن، مصر، (د. ت).

- الإِصَابَةُ فِي تَمْيِيْزِ الصَّحَابَةِ: للحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أحمَدَ بنِ عليّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيّ الشَّافِعِيّ (ت: ٨٥٢)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٨هـ.

- الإِكْمَالُ فِي رَفْعِ الارْتِيَابِ عَنِ المؤْتَلِفِ وَالمخْتَلِفِ فِي الأَسْمَاءِ وَالكُنَى وَالأَنْسَابِ: للحَافِظُ الأَمِيْرِ أَبِي نَصْرٍ عَلِيّ بنِ هِبَةِ اللهِ بنِ مَاكُوْلاْ (ت: ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

- البَاعِثُ الحَثِيْثُ شَرْحُ اخْتِصَارِ عُلُوْمِ الحَدِيْثِ: للعَلامَةِ المعَاصِرِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ مُحَمَّد شَاكِر (ت: ١٣٧٧هـ)، دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ، (مطبوعٌ بحاشيةِ

اختصارِ علومِ الحديثِ).

- تَارِيْخُ ابْنِ مَعِيْنٍ (رِوَايَةِ الدُّورِيّ): للإِمَامِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنِ مَعِيْنٍ (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.

- تَارِيْخُ الرُّسُلِ وَالمُلُوْكِ: للإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ جَرِيْرٍ الطَّبَرِيّ (ت: ٣١٠هـ)، دار الكتبِ العلميةِ، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

- التَّارِيْخُ الكَبِيْرُ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ البُخَارِيّ الجَعْفِيّ (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، (د. ت).

- تَجْرِيْدُ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ شَمْسِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بنِ أحمَدَ بنِ عُثْمَانَ الذَّهَبِيّ (ت: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠ هـ.

- التَّرْغِيْبُ وَالتَّرْهِيْبِ: للحَافِظِ أَبِي محمَّدٍ عَبْدِ العَظِيْمِ بنِ عَبْدِ القَوِيّ المُنْذِرِيّ (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

- تَعْجِيْلُ المَنْفَعَةِ بِزَوَائِدِ رِجَالِ الأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ: للحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أحمَدَ بنِ عليّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِي الشَّافِعِيّ (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ.

- تقريب التهذيب: للحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أَحْمَدَ بنِ عَلِيّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيّ الشَّافِعِيّ (ت: ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

- تلخيصُ السننِ: للحَافِظِ أَبِي محمَّدٍ عَبْدِ العَظِيْمِ بنِ عَبْدِ القَوِيّ المُنْذِرِيّ (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٧هـ.

- التَّلْخِيْصُ عَلَى المسْتَدْرَكِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ شَمْسِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بنِ أحمَدَ بنِ عثمانَ

الذهبيّ (ت: ٧٤٨هـ)، دار المعرفةِ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ، (مطبوعٌ بحاشيةِ المستدركِ).

- تَلْقِيْحُ فُهُوْمِ أَهْلِ الأَثَرِ فِي عُيُوْنِ التَّارِيْخِ وَالسِّيَرِ: للإِمَامِ أَبِي الفَرَجِ جَمَالِ الدِّيْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَلِيِّ بنِ محمَّدِ بنِ الجَوْزِيِّ (ت: ٥٩٧هـ)، مكتبة الآداب، الحلمِيَّة الجديدة، مصر، (د. ت).

- تَهْذِيْبُ التَّهْذِيْبِ: للحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أَحْمَدَ بنِ عَلِيِّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيّ الشَّافِعِيِّ (ت: ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

- تَهْذِيْبُ الكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ: لِلحَافِظِ أَبِي الحَجَّاجِ جَمَالِ الدِّيْنِ يُوْسُفَ المِزِّيِّ (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشَّار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ.

- الثِّقَاتُ: للإِمَامِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدِ بنِ حِبَّانَ بنِ أَحْمَدَ التَّمِيْمِيِّ البُسْتِيِّ (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٥هـ.

- الجَامِعُ الصَّحِيْحُ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ محمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ البُخَارِيِّ الجَعْفِيِّ (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٧هـ.

- الجَرْحُ وَالتَّعْدِيْلُ: للإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ التَّمِيْمِيِّ (ت: ٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٣١٧هـ.

- **جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ العَرَبِ: (ج٢ / ٢٢٥)، للإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت: ٤٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).**

- حِلْيَةُ الأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتِ الأَصْفِيَاءِ: للإِمَامِ أَبِي نُعَيْمٍ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ الأُصْبَهَانِيّ (ت: ٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٥هـ.

- الدِيَّاتُ: للإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ عَمْرِو بنِ أَبِي عَاصِمٍ الشَّيْبَانِيّ (ت: ٢٨٧هـ)، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

- ذِكْرُ أَسْمَاءِ التَّابِعِيْنَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ: للإِمَامِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ عُمَرَ بنِ أَحْمَدَ الدَّارَقُطْنِي (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

- سُنَنُ ابنِ مَاجَةَ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ محمَّدِ بنِ يوسفَ القَزْوِيْنِيّ (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، (د. ت).

- سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: للإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بنِ الأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيّ الأَزْدِيّ (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د. ت).

- سُنَنُ الدَّارِمِيّ: للإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيّ (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: فوَّاز أحمد وخالد السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

- السُنَنُ الكُبْرَى: للإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيٍّ البَيْهَقِيّ (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

- السُنَنُ المأثُوْرَةُ عَنِ الإِمَامِ الشَّافِعِيّ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ إِدْرِيْسَ الشَّافِعِيّ (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعه جي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

- سُنَنُ النَّسَائِيّ - أوِ المجْتَبَى -: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدَ بنِ شُعَيْبٍ النَّسَائِيّ (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبي غُدَّةَ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ.

- سُنَنُ النَّسَائِيّ الكُبْرَى: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدَ بنِ شُعَيْبٍ النَّسَائِيّ (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروري حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

- السُنَّةُ: للإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ هَارُوْنَ بنِ يزيدَ الخَلالُ (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

- سِيَرُ أَعْلامِ النُّبَلاءِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ شَمْسِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عثمانَ الذَّهَبِيّ (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، سنة ١٤١٣هـ.

- شَرْحُ مَعَانِي الآثَارِ: للإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَلامَةَ بنِ عَبْدِ المِلكِ الطَّحَاوِيّ (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجَّار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.

- شُعَبُ الإِيْمَانِ: للإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ الحُسَيْنِ البَيْهَقِيّ (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ.

- صَحِيْحُ ابْنِ حِبَّانَ: للإِمَامِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدِ بنِ حِبَّانَ بنِ أَحْمَدَ التَّمِيْمِيّ البُسْتِيّ (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.

- صَحِيْحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ: للإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ بنِ خُزَيْمَةَ السُّلَمِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ (ت: ٣١١هـ)، تحقيق:: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٠هـ.

- صِفَةُ الصَّفْوَةِ: للإِمَامِ أَبِي الفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَلِيّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الجَوْزِيّ (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمود فاخوري ومحمد روَّاس قلعه جي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩هـ.

- الضُعَفَاءُ الصّغِيرُ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ البُخَارِيّ الجَعْفِيّ (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦هـ.

- الضُعَفَاءُ الكَبِيْرُ: للإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ بنِ مُوْسَى العُقَيْلِيّ (ت: ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعه جي، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

- العِلَلُ: للإِمَامِ أَبِي عِيْسَى مُحَمَّدِ بنِ عِيْسَى بنِ سُوْرَةَ التِّرْمِذِيّ (ت: ٢٩٧هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٧هـ.

- عِلَلُ الحَدِيْثِ: للإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِدْرِيْسَ بنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيّ (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: د. مُحِبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

- غَوَامِضُ الأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ الوَاقِعَةُ فِي مُتُوْنِ الأَحَادِيْثِ المسْنَدَةِ: للإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ خَلَفِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ بنِ مسعودِ بنِ بشكوالٍ الأندلسيّ (ت: ٥٧٨هـ)، تحقيق: عز الدين علي السيد ومحمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

- فَتْحُ البَارِي شَرْحُ صَحِيْحِ البُخَارِي: للحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أَحْمَدَ بنِ عَلِيّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيّ الشَّافِعِيّ (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومُحِبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٩هـ.

- فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيّ (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصيّ الله محمد عبَّاس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ.

- فَيْضُ القَدِيْرِ شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيْرِ: للإِمَامِ شَمْسِ الدِّيْنِ عبْدِ الرَّؤُوْفِ بنِ تَاجِ الدِّيْنِ المناويّ الشَّافِعِيّ (ت: ١٠٣٠هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٦هـ.

- الكَاشِفُ فِي مَعْرِفَةِ مَنْ لَهُ رِوَايَةٌ فِي الكُتُبِ السِتَّةِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ شَمْسِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عُثْمَانَ الذَّهَبِيّ (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوَّامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جَدَّة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

- كَشْفُ الظُّنُوْنِ عَنْ أَسَامِي الكُتُبِ وَالفُنُوْنِ: للإِمَامِ مُصْطَفَى بنِ عَبْدِ اللهِ القُسْطَنْطِيْنِيّ الرُّوْمِيّ الحَنَفِيّ المعروفِ بِحَاجِي خَلِيْفَة (ت: ١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- الكُنَى وَالأَسْمَاءُ: للإِمَامِ أَبِي الحُسَيْنِ مُسْلِمِ بنِ الحَجَّاجِ القُشيْرِيّ (ت: ٢٦١هـ)،

تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقريّ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤هـ.

- الكُنَى: للإِمَامِ أَبِي عبدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيْلَ البُخَارِيّ الجَعْفِيّ (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، (د. تِ)، (مطبوعٌ بذَيْلِ كتابِ التَّارِيْخِ الكَبِيْرِ).

- لِسَانُ المِيْزَانِ: للحَافِظِ أَبِي الفَضْلِ أحمَدَ بنِ عَلِيّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلانِيّ الشَّافِعِيّ (ت: ٨٥٢هـ)، مؤسسة علمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٦هـ.

- مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الفَوَائِدِ: للإِمَامِ عَلِيّ بنِ أَبِي بَكْرٍ الهَيْثَمِيّ (ت: ٨٠٧هـ)، دار الريَّان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

- المحَلَّى فِي فِقْهِ الظَّاهِرِيَّةِ: للإِمَامِ أَبِي مُحَمَّد] بنِ أحمَدَ بنِ سَعِيْدِ بنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيّ الأندلسيّ (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د. ت).

- مُخْتَصَرُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: للحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ عبدِ العظيمِ بنِ عبدِ القَوِيّ المُنْذِرِيّ (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي وأحمد محمد شاكر، مكتبة السُنَّةِ المحمَّدية، القاهرة، (د. ت)، (مطبوعٌ مَعَ مَعَالِمِ السُنَنِ: لِلْخَطَّابِيّ، وتَهْذِيْبِ السُنَنِ: لابنِ القَيِّمِ).

- المسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيْحَيْنِ: للإِمَامِ أَبِي عبدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ الحَاكِمِ النَّيْسَابُوْرِيّ (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١١هـ.

- المسْنَدُ: للإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ أحمَدَ بنِ عَمرِو بنِ عَبْدِ الخَالِقِ البَزَّارِ (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

- المسْنَدُ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيّ (ت: ٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، الهرم، القاهرة، (د. ت).

- المسْنَدُ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ إدريسَ الشَّافِعِيّ (ت: ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).

- المسْنَدُ: للإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو الرَّبِيْعِ بنِ حَبِيْبٍ الأَزْدِيّ البَصْرِيّ، تحقيق: محمد إدريس وعاشور يوسف، دار الحكمة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

- مُسْنَدُ الشِّهَابِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ سَلامَةَ بنِ جَعْفَرٍ القُضَاعِيّ (ت: ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ.

- مُسْنَدُ المقِلّيْنَ: للإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ تَمَّامِ بنِ مُحَمَّدٍ الدِّمَشْقِيّ (ت: ٤١٤هـ)، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصَّحَابَة، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ.

- مِصْبَاحُ الزُجَاجَةِ فِي زَوَائِدِ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ عَلَى الكُتُبِ السِتَّةِ: للإِمَامِ الشِّهَابِ أَحْمَدَ بنِ أَبِي بَكْر ابنِ إِسْمَاعِيْلَ الكِتَّانِيّ البُوْصِيْرِيّ (ت: ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، الدار العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

- المصَنَّفُ: للإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الرَزَّاقِ بنِ هَمَّامٍ الصَّنْعَانِيّ (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ.

- المعْجَمُ الكَبِيْرُ: للإِمَامِ أَبِي القَاسِمِ سليمانَ بنِ أَحْمَدَ بنِ أيوبَ الطَّبَرَانِيّ (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤هـ.

- المغني فِي الضّعَفَاءِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ شَمْسِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوَّامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جَدَّة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ.

- المقْتَنَى فِي سَرْدِ الكُنَى: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ شَمْسِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ.

- مِيْزَانُ الاعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ شَمْسِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ.

الوُحدَانُ -أَوْ تَسْمِيَةُ مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ رَاوٍ وَاحِدٍ-: للإِمَامِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَحْمَدَ بنِ شُعَيْبٍ النَّسَائِيّ (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٦٩هـ.